

تقرير منتصر بول:

"لذار التمويل الربوي"

إعداد: بشر محمد موفق

bishrmm@gmail.com

أولاً: مضار الربا العقدية (أثر الربا على العقيدة):

من يتعامل بالربا يعلن معصية الله عز وجل ، إنه يحارب الله ورسوله لذلك فهو عاص خرج من رحمة الله ، وجزاؤه إذا لم يتتب جنهم وسأله مصيرها ... كما أنه يعبد المال ويعشقه من دون الله وبذلك أصبح مادياً تجربة من الروحانية ومن حب الله عز وجل الذي خلقه ورزقه ، ولقد وصفه القرآن بأنه كفار أثيم وظالم .. ولقد أعلن الله عليه الحرب في قوله : " فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ " (سورة البقرة: ٢٧٩).

ثانياً: مضار الربا الأخلاقية:

يتجرد من يتعامل بالربا من القيم الإنسانية والأخلاق الفاضلة ، فهو جشع وشرير وبخيل ، وقلبه أشد قسوة من الحجارة ، لا يتورع من أن يضحي بكل المثل والأخلاق السامية من أجل درهم ربا ، ولذلك وصفه القرآن بأنه مجنون ومسعور ، كما ورد في قوله تبارك وتعالى : " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِّنْ رَّبِّهِ فَأَنْتَهَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا حَالِدُونَ " (سورة البقرة: ٢٧٥).

ويقول علماء النفس أنه إذا حللت نفسيه المرابي تحليلاً سيكولوجيًّا لوجدنا أن لديه شراهـة في جمع المال والاستحواذ عليه بكل الطرق الخسيـسة وذلك بـتأثير الإثـرة

والبخل والتکالب على المال والحرص عليه تجعله دائمًا وأبدًا يعيش في ظلام المادة لا ينفك عنها حتى يدركه الموت.

ثالثاً: مسار الريادة الاقتصادية:

لقد أجمع علماء الاقتصاد الوضعي أن النظام الريوي القائم على الفائدة يعوق التنمية ويسبب التخلف ويزيد الفقر فقراراً ، وصرح الاقتصادي جون كينز بأنه لن يتحقق العلاج الصحيح للبطالة والكساد إلا إذا كان سعر الفائدة صفرًا ، وتتسابق دول العالم الآن لتخفيض سعر الفائدة حتى أنه وصل في بعض الدول العالم إلى ١/٢٪ سنوياً ، ونتساءل ماذا يحدث لو كان سعر الفائدة صفرًا ؟ ، الإجابة هي أن يتحول الناس إلى نظام المشاركة وهذا هو منهج الاستثمار الإسلامي.

١) إن إضافة الفوائد على تكلفة الأصول أو تكلفة البضاعة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يقود إلى التضخم، ولقد قيل: إن الفائدة هي وقود التضخم ، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما زاد معدل التضخم.

٢) يؤدي نظام الفائدة إلى تعسر الشركات أو توقفها أو تصفيتها وذلك في حالة تعذر رجال الأعمال المفترضين عن سداد الفوائد والأقساط وهذا هو الواقع الذي نعيشه الآن ... وهذا يقود لسلسلة من المضاعفات قد تنتهي إلى انهيار البنوك وإفلاس الشركات وخلل في النظام النقدي، كما نرى أزمة الرهن العقاري التي فجرت هذه السلسلة المتصلة من الانهيارات الاقتصادية المتلاحقة.

٣) يؤدي نظام الفائدة إلى حدوث الخلل في الأسواق المالية (البورصات) ، وما حدث في دول شرق آسيا ليس منا بعيد حيث تبين أن السبب الرئيسي في ذلك هو الاقتراض من البنوك بفائدة لتمويل المشاريع في البورصة بنظام الاختيارات والمستقبليات والمعاملات الوهمية والصفقات القيدية.

٤) يؤدي نظام الفائدة إلى خلل في انسياب الأموال إذا كان سعر الفائدة أعلى من العائد المتوقع من استثمار المال، وهذا يحجب التمويل عن المشروعات الضرورية التي يقل عائدها المتوقع عن سعر الفائدة، كما هو معروف في دراسات الجدوى الاستثمارية للمشاريع.

٥) يؤدي نظام الفائدة إلى الكساد والأزمات الاقتصادية حيث يتوقف رجال الأعمال عن السداد، وتتوقف البنوك عن التمويل وهذا هو الواقع، لذلك يؤكّد رجال

الاقتصاد الإسلامي بأنه لا يوجد نظام أشر على العالم من نظام الفائدة فهو شر ويفقود إلى شر وأن البديل له هو نظام الاستثمار القائم على المشاركة والإجارة والتصنيع والسلم.

٦) نتيجة للكساد في النقطة السابقة فإن هذا يؤدي إلى تخفيف الأيدي العاملة في المصانع مما ينتج لنا بطالة عارمة ومخيفة، كما شاهدنا الآن في عام ٢٠٠٨ بعد أزمة الأحد الأسود حيث أعلن العديد من شركات السيارات عن انخفاض مبيعاتها مثل فورد و بي إم دبليو وفولكس واجن بنسبة تصل إلى ٣٥٪ من المبيعات السابقة، مما حدا بهذه الشركات لتسريح عشرات الآلاف من العمال.

٧) الربا يمثل تكلفة إضافية على المشروع المنتج.

٨) فيه استغلال الفقير وهو في حاجة إلى المعونة لا إلى الاستغلال.

٩) حدوث التضخم الاقتصادي في المجتمع.

١٠) كذلك النظم الاقتصادية التي تعتمد على الربا تكون في اضطراب اقتصادي دائم وتحت طائلة دورات الأعمال، وكذلك نجد دور التغير النقدي والاضطراب في تدفقه في تفسير الأزمات الاقتصادية، وما يعنيه ذلك من تراجع لفرص النمو وتبديد لها.

١١) إن التمويل الربوي يؤدي إلى تركز الثروة؛ فالأموال في ظل هذه العلاقة العقدية، تسير باتجاه الوحدات التي تكسب دائماً، فالتمويل الربوي يركز قاعدة الملكية على نحو مؤكّد.

١٢) إن التمويل الربوي يحمل الإنتاج تكاليف عقدية باهضة، ويرحلّها المنتج إلى المستهلك بزيادة الأسعار، وعليه يغدو الربا مصدر رئيسيًّا من مصادر تضخم دفع الكلفة، ولن تستطيع السلطات النقدية الحد من هذا التضخم وإن استخدمت سعر الفائدة كأداة لتحقيق الاستقرار السعري.

١٣) إن التمويل الربوي يرحل كل مخاطر النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة من المنظمين، بعد أن يحتاط لمخاطر الإقراض بالضمانات الكافية، ولأجل ذلك فالنشاط الاقتصادي يكون رهينا بحالة التفاؤل أو التشاور التي تسيطر على المنظمين، وهو أمر تسبب في دورات الأعمال في أحيان كثيرة.

١٤) إن التمويل الربوي تمويل مكافف يحد ولا شك من الابتكار والتجدد؛ فالفائدة هي جزية ينتزعها الممول من المبتكر، وبالتالي فهي تعيق دخول المبتكرات في عالم الإنتاج.

١٥) إن التمويل الربوي يمثل عقبة بوجه الاستثمار الحقيقي، ويقرر كينز أن المنظم يقارن بين كلفة التمويل: سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار أو الربح الذي يتوقع المنظم الحصول عليه من العملية الاستثمارية، وحينما لا يكون الفرق بين الكفاءة الحدية للاستثمار وسعر الفائدة كافياً لإقناع المنظم بالشروع بالاستثمار.

١٦) إن التمويل الربوي ينساب باتجاه الوحدات المليئة والتي تستطيع أن تقدم الضمانات المالية الكافية، أما المستثمر العاجز عن تقديم هذه الضمانات فلن يحصل على التمويل المطلوب، وهذا يعني أن التمويل الربوي يسيء تخصيص السيولة.

١٧) إن التمويل الربوي، يميل إلى التمويل قصير الأجل، وهذا يعني حرمان الاستثمار الحقيقي طويلاً الأجل.

١٨) إن التمويل الربوي يفتقر إلى الكفاءة الاقتصادية، لأنه لا ينطوي على دافع ولا على آلية لإعادة توجيه الموارد المالية إلى حيث الاستخدامات الأكثر جدوياً اقتصادياً واجتماعياً، وإنما حيث تتتوفر المصلحة والقدرة على سداد الفوائد.

رابعاً: مضار الربا السياسية:

لا تقتصر مضار التمويل الربوي على المستوى الإقليمي بل يمتد إلى المستوى الدولي ويكون له آثاراً سيئة ملموسة على السياسات الدولية، ومنها:

١) يؤدي إلى وقوع الدول الضعيفة تحت رحمة الدول الغنية بسبب الاقتراض وهذا ما نشاهده في الواقع الآن حيث تقع الدول المقترضة الفقيرة تحت ذل وسيطرة الدول المقرضة الغنية والتي تملّي شروطها التعسفية عليها، ويتربّ على ذلك استنزاف موارد تلك البلاد الفقيرة واستعمارها.

٢) يلعب المربّون دوراً خطيراً في سياسة الدول داخلياً وخارجياً، فعلى سبيل المثال يسيطر اليهود المربّون والذين يهيمنون على المؤسسات المالية في أمريكا على أمور تلك المؤسسات، حيث لديهم الإمكانيات المالية، ويظهر ذلك جلياً في حالة الانتخابات وفي التعامل مع قضية فلسطين والصهاينة اليهود.

٣) يحاول المربون أصحاب المليارات السيطرة على مصادر المواد الخام المختلفة في البلاد الصغيرة بأساليبهم الخبيثة، وهذا يقود في النهاية إلى استعمار تلك البلاد تلك التي تنتج مثل هذه المواد، وما يحدث في دول النفط ليس مناً بعيد.

٤) كما تحاول الدول الماربة التخطيط للفوز الفكري والعلمي الثقافي للبلاد الإسلامية.